أثر الدورة البرلمانية ١٩٩٣ على الإستقرار السياسي اليمني للفترة من ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦

إسم الباحث /فارس محمد عبدالله المأخذي

إشراف

د/محمد نور البصراتي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
رئيس قسم العلوم السياسية
كلية السياسة والإقتصاد
جامعة بني سويف

أ.د/جمـــال سلامـــة علي
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
عميد كلية السياسة والإقتصاد
جامعة السويس

ملخص:

تمت الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من شهر مايو عام ١٩٩٠ ، وأنتهت المرحلة الإنتقالية بالإنتخابات البرلمانية التي تمت في الـ٢٧ من شهر إبريل عام ١٩٩٣ ، لتفوز بتلك الإنتخابات ثمانية أحزاب بالإضافة إلى المستقلين ، ليشكلوا أول مجلس تشريعي بعد الوحدة اليمنية ، ولم يحظى أي حزب بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة ، إلا أن ثلاثة أحزاب كان لها البروز الأكبر في التمثيل وهي حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح ، وهو ما جعلهم يشكلون حكومة إئتلاف أنتهت بحرب الإنفصال التي أندلعت في صيف ١٩٩٤بدعوة الحزب الإشتراكي إلى الإنفصال ، وتبقى حزبي المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح اللذان سيطرا على المجلس والساحة السياسية

وعليه فإن هذا البحث يتناول تحليل للبنية التشريعية لأول مجلس تشريعي بعد الوحدة اليمنية ، الدورة البرلمانية ١٩٩٣ ومخرجاته وأثرها على الإستقرار السياسي ، من خلال عرض وتحليل الإنتماء السياسي والحزبي والخلفية الفكرية والثقافية والمهنية للأعضاء، وعرض وتحليل مخرجات المجلس ذات الصلة بالإستقرار السياسي للفترة من ١٩٩٣ ــ ١٩٩٦.

كلمات مفتاحية: السلطة التشريعية، الإستقرار السياسي، اليمن، الدورة البرلمانية ١٩٩٧

Abstract:

This research deals with an analysis of the legislative structure of the Yemeni Parliament of the 1993 parliamentary session and its outputs and its impact on political stability, by presenting and analyzing the political and party affiliation and the intellectual, cultural and professional background of the members, and presenting and analyzing the outputs of the Council related to political stability for the period from 1993 – 1996.

Keywords: the legislative authority, political stability, Yemen, the ١٩٩٣ parliamentary session.

مقدمة:

تم التوقيع على إتفاقية الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من ابريل ١٩٩٠ ، ونصت المادة رقم (٣) من إتفاقية الوحدة على تشكيل المجلس النيابي للفترة الإنتقالية التي تم تحديدها بعامين وستة اشهر ليمارس كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا إنتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور ، وبموجب نص تلك المادة فقد تشكل مجلس النواب للفترة الإنتقالية من أعضاء مجلس الشورى في الجمهورية العربية اليمنية سابقا وعددهم (١٥٩) عضواً ، وأعضاء مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا وعددهم (١١١) عضوا ، وعدد (٣١) عضواً صدر قرار تعيينهم في المجلس من مجلس الرئاسة رقم (٤) لسنة ١٩٩٠ ، وبذلك صار مجموع أعضاء مجلس النواب (٣٠١) عضواً.

وخلال الفترة الإنتقالية المحددة بعامين وستة أشهر ، مرت اليمن بتوترات داخلية بين أطراف نظام الحكم وهما حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني، وخارجية تمثلت أهمها وأخطرها في أزمة حرب الخليج الثانية

الناتجة عن غزو العراق للكويت ، وهو ما نتج عنه أزمة إقتصادية كبيرة عانى من اليمن بعودة أكثر من مليون مغترب يمني كانوا يعملوا في دول الخليج .

في الواقع تمت الوحدة بين نظامين إجتماعيين وسياسيين متباينين في نواحي عديدة ، وخلال الفترة الإنتقالية برزت بعض مؤشرات عدم الاستقرار السياسي ومنها ظاهرة العنف السياسي التي تمثلت في إغتيال بعض الكوادر السياسية والحزبية والتي شملت كثير من أطراف الصراع ، وترافق ذلك مع إقرار مجلس النواب للقانون المنظم لحمل السلاح وحيازته في اليمن الذي أعترض عليه كثير من المتنفذين وخصوصاً المشائخ ، كما إتسمت المرحلة الإنتقالية بالإنفجار الحزبي الذي شكل حراكاً سياسيا جديداً على بيئة المجتمع اليمني نتيجة الصراع الحاصل بين حزبي الإئتلاف الحاكم المؤتمر والإشتراكي وسعيهما لكسب أنصار من التنظيمات والأحزاب السياسية التي ظهرت بعد الوحدة ، بالإضافة إلى كل ذلك لم تتمكن اللجنة العليا للإنتخابات من إنجاز مهامها في الموعد المحدد لإجراء العملية الإنتخابية ، وتم تمديد الفترة الإنتقالية مدة ستة أشهر إضافية حتى تمت أول إنتخابات برلمانية بعد الوحدة في ١٩٩٣/٤/٢٧ ، وأستمرت تلك الأجواء والصراع بين الحزبي الحاكمين حتى حسم بالخيار العسكري في العام ١٩٩٤ (حرب الإنفصال).

هذا وقد تمت الإنتخابات النيابية في ١٩٩٣ بمشاركة عدد من الأحزاب السياسية وفاز فيها عدد ثمانية أحزاب سياسية[١] .

لذا يهدف هذا البحث إلى إبراز أثر الدورة البرلمانية ١٩٩٣-١٩٩٦ على الإستقرار السياسي في تلك الفترة ، وذلك من خلال تحليل البنية التشريعية لأعضاء مجلس النواب ١٩٩٣ – ١٩٩٦ ، وإستعراض المخرجات التشريعية وأبرز القضايا التي تناولها المجلس خلال هذه الدورة .

مشكلة البحث:

بالرغم إن إنتخابات البرلمانية التي تمت في ١٩٩٣/٤/٢٧ ، أنهت المرحلة الإنتقالية بعد الوحدة اليمنية وما حدث فيها من أحداث أثرت بمجملها على الإستقرار السياسي اليمني ، إلا أنه لايزال هناك غموض حول البنية التشريعية للدورة البرلمانية المنتخبة في ١٩٩٣ ومخرجاتها التشريعية وأثر ذلك على الإستقرار السياسي في تلك الفترة وهو ما يقودنا إلى تساؤل رئيسي مفاده **إلى أي مدى ساهمت الدورة البرلمانية ١٩٩٣ كأول دورة برلمانية منتخبة بعد الوحدة في الإستقرار السياسي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، وتدور حوله وتنبثق منه عدد من التساؤلات عن البنية التشريعية والمخرجات لتلك الفترة .**

وبالتالي فإن البحث يجيب على التساؤلات الأتية:

- ماهية البنية التشريعية للسلطة التشريعية في الدورة البرلمانية ١٩٩٣ ؟
- ماهية المخرجات للدورة البرلمانية ١٩٩٣ ذات الطابع السياسي التي أثرت على الإستقرار السياسي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ ؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الأتي:

- تحليل البنية التشريعية للدورة١٩٩٣ وأثرها على أداء ومخرجات المجلس في تلك الفترة .
- تحليل المخرجات التشريعية للدورة ١٩٩٣ وأثرها على الإستقرار السياسي .

أهمية البحث:

يتناول هذا البحث السلطة الأكثر أهمية والأشد حساسية في مكونات النظام السياسي اليمني بعد الوحدة حيث تتناول بالتحليل البنية والمخرجات التشريعية لأول برلمان منتخب بعد الوحدة، وأثره على الإستقرار السياسي في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦.

المحور الأول

البنية التشريعية للدورة البرلمانية في عام ١٩٩٣

عقد مجلس النواب جلسته الأولى بتاريخ ١٤١٣/١١/٢٣هـ الموافق ١٩٩٣/٥/١٥ م أستمع فيها إلى قراءة قرار رئيس مجلس الرئاسة رقم (٢٢) لسنة

١٩٩٣م بدعوة مجلس النواب للإنعقاد ، ثم أدى الأعضاء اليمين الدستورية ، بعد ذلك قام المجلس بإجراءات ترشيح وإنتخاب رئيس المجلس عن طريق الإقتراع السري وأسفرت النتيجة عن فوز الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً بأغلبية(٢٢٣) صوتاً ، وتكونت هيئة الرئاسة من كلا من الأستاذ محمد الخادم الوجيه والأستاذ عبد الوهاب محمود والأستاذ علي صالح عباد .

وعليه سيتم تناول البنية الشرعية للدورة البرلمانية التشريعية للدورة البرلمانية ١٩٩٣ وكما يلي:

اولا:الإنتماء السياسي والحزبي لأعضاء مجلس النواب 1993:

جدول رقم(٢) يوضح تركيبة مجلس النواب لمجلس ١٩٩٣م حسب الإنتماء السياسي والحزبي للأعضاء

الانتماء السياسي	المؤتمر	الإصلاح	الإشتراكي	البعث	تنظيم وحدوي ناصري	التصحيح الناصري	الناصري الديمقراطي	الحق	المستقلون	الإجمالي
العدد	١٤٨	٦٣	٦٦	٥	١	١	١	2	١٤	٣٠١
النسبة المئوية %	49.17	20.93	21.93	1.66	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	0.66	4.65	١٠٠%

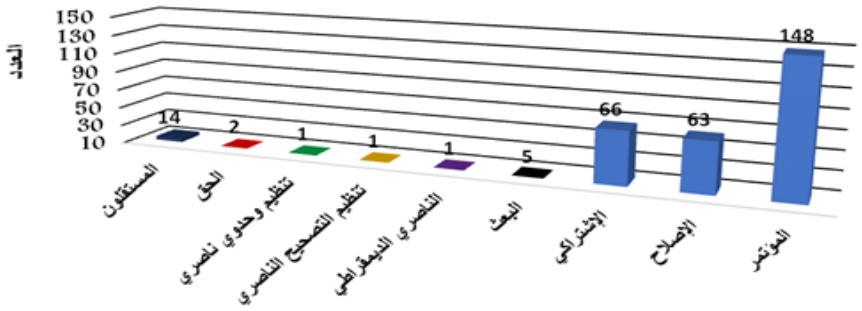

من خلال القراءة التحليلية للجدول رقم (٢) يتضح لنا أن مقاعد مجلس النواب

توزعت بين ثمانية أحزاب سياسية بالإضافة إلى المستقلين ، ويعود هذا التوزيع في تقديرنا إلى سببين هما :

الأول : أن إنتخابات العام ١٩٩٣ كانت أول إنتخابات تشريعية على مستوى اليمن الموحد منذ قيام الوحدة في العام ١٩٩٠ ، وكان هناك نوع من القناعة الحقيقية لدى الأطراف السياسية بإتباع نهج وأسلوب الممارسة الديمقراطية ، وكأساس ناتج عن تغيير النظام السياسي بعد إتحاد الشطرين.

الثاني : أنها كانت أول إنتخابات تشريعية تتم على أساس التعددية السياسية ، حيث كان النظامان السياسيان في الشطرين(سابقاً) ، يقومان على أساس الحزب الواحد في ظل حظر شامل على تشكيل أحزاب سياسية أخرى ، حيث كان حزب المؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم في الشطر الشمالي منذ نشأته قبل الوحدة والحزب الوحيد المعترف به ، وفي الشطر الجنوبي كان الحزب الإشتراكي هو الحزب الحاكم الوحيد منذ نشأته وقيام النظام الإشتراكي في اليمن الجنوبي .

وبالنظر إلى توزيع عدد المقاعد التي فاز بها كل حزب ونسبتها إلى إجمالي المقاعد يمكن رصد الملاحظات التالية :

١- فاز حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس السابق/علي عبدالله صالح[٢] بالمركز الأول حيث حصل على عدد (١٤٨) عضواً أي بنسبة (٤٩.١٧%)من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب.

٢- جاء الحزب الإشتراكي اليمني بزعامة نائب الرئيس الأسبق/علي سالم البيض[٣] في المركز الثاني ، حيث بلغ عدد أعضاءه الفائزون في المجلس عدد (٦٦) عضوا أي بنسبة ((٢١.٩٣%)من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب .

٣- جاء حزب التجمع اليمني للإصلاح بزعامة الشيخ /عبدالله بن حسين الأحمر[٤] في المركز الثالث ، حيث بلغ عدد أعضاءه الفائزون في المجلس بعدد (٦٣) عضواً أي بنسبة (٢٠.٩٣%) من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب ، ويعتبر هذا الحزب الوحيد من بين الأحزاب اليمنية التي أعلنت نفسها بعد قيام الوحدة في العام ١٩٩٠ ، وفاز بهذا العدد الكبير من المقاعد وأصبح منافساً رئيسياً للحزبين الرئيسيين اللذان كانا

يشكلان نظامي الحكم في الشطرين سابقاً ، وشارك في حكم دولة الوحدة خلال الفترة الإنتقالية التي أستمرت ثلاث سنوات حتى تم إجراء الإنتخابات البرلمانية التي شكلت هذا المجلس.

٤- جاء المستقلون[٥] في المركز الرابع ، حيث بلغ عدد الفائزون منهم في المجلس بعدد (١٤) عضواً أي نسبة (٤.٦٥%) من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب.

٥- جاء حزب البعث بزعامة الأمين العام له د.قاسم سلام في المركز الخامس ، حيث بلغ عدد أعضاءه الفائزون في المجلس بعدد (٥) عضواً أي بنسبة (١.٦٦%) من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب.

٦- جاء حزب التنظيم الوحدوي الناصري بزعامة الأمين العام له عبدالله نعمان القدسي في المركز السادس ، حيث بلغ عدد أعضاءه الفائزون في المجلس بعدد (١) عضواً أي نسبة (٠.٣٣%) من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب.

٧- جاء حزب تنظيم التصحيح الناصري بزعامة اللواء مجاهد القهالي[٦] في المركز السادس ، حيث بلغ عدد أعضاءه الفائزون في المجلس بعدد (١) عضواً أي نسبة (٠.٣٣%) من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب.

٨- جاء حزب الناصري الديمقراطي بزعامة الأمين العام له ياسين عبده سعيد في المركز السادس ، حيث بلغ عدد أعضاءه الفائزون في المجلس بعدد (١) عضواً أي نسبة (٠.٣٣%) من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب.

٩- جاء حزب الحق في المركز السابع بزعامة مجد الدين المؤيدي وبدر الدين الحوثي ، حيث بلغ عدد أعضاءه الفائزون في المجلس بعدد (٢) عضواً أي بنسبة (٠.٦٥%) من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب.

ومن خلال ما سبق يتضح ما يلي :

١- لم يحصل أي حزب على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة ، حيث أفرزت الإنتخابات ثلاث أحزاب فعالة في هذا المجلس ، هي **"حزب المؤتمر الشعبي العام" و"حزب الإشتراكي اليمني" و"حزب التجمع اليمني للإصلاح"** ، ولذلك فقد شكلت جميعها حكومة إئتلافية إنحلت فيما بعد بسبب حرب الإنفصال التي

حدثت في صيف العام ١٩٩٤ ، والتي هزم فيها دعاة الإنفصال بقيادة الحزب الإشتراكي اليمني ، ومن ثم شكلا حزباً المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح حكومة إئتلاف إستمرت حتى الإنتخابات النيابية عام ١٩٩٧.

٢- شارك بعض من أعضاء المجلس المنتمين سياسياً إلى الحزب الإشتراكي اليمني في الحرب ضد قوات الوحدة في حرب الإنفصال، إلا أن المجلس لم يتخذ ضدهم أي إجراء وإستمرت عضويتهم حتى أعلن الحزب الإشتراكي اليمني أثناء الحرب قراراً بالإنفصال عن دولة الوحدة وإعلان قيام دولة مستقلة ذات سيادة في المحافظات الجنوبية ، وهو ما دفع المجلس إلى إدانة قرار الإنفصال وأعتبره غير شرعي كونه صدر خارج إطار الشرعية السياسية ، كما أعلن رفع الحصانة السياسية عن ستة من أعضاءه والذين ينتمون للحزب الإشتراكي اليمني[٧] ممن شاركوا في قرار الإنفصال وذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٩.

٣- بالنسبة لبقية الأحزاب المشاركة في المجلس كحزب البعث والناصري والحق ، فلم يكن لهم دور فعال في المجلس نظراً لضالة تمثيلهم ، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على تشكيل كتلة معارضة موحدة ، وظلوا مفككين رغم أن شعاراتهم وتوجهاتهم واحدة ما عدا حزب الحق ،

ثانيا : التوزيع الثقافي والفكري لاعضاء مجلس النواب ١٩٩٣:

جدول رقم(٣) يوضح التوزيع الثقافي والفكري لأعضاء مجلس النواب ١٩٩٣

المؤهل الدراسي	دكتوراه	ماجستير	جامعي	دبلوم	ثانوية عامة	إعدادية	ثقافة عامة	الإجمالي
العدد	11	17	122	6	56	8	81	٣٠١
النسبة المئوية %	3.65	5.31	٤٠.٥٣	1.99	18.60	2.66	26.91	١٠٠%

جدول رقم (٤) يوضح التوزيع الثقافي والفكري لأعضاء مجلس النواب ١٩٩٣حسب الإنتماء السياسي للأعضاء

المؤهل الدراسي	الانتماء السياسي													
	المؤتمر		الإصلاح		الإشتراكي		البعث		الناصري^		الحق		المستقلون	
	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%
دكتوراه	-	-	٤	1.33	٦	1.99	١	0.33	-	-	-	-	-	-
ماجستير	١٠	3.32	١	0.33	٤	1.33	١	0.33	-	-	-	-	١	0.33
جامعي	٦١	20.27	٣١	10.30	١٦	5.32	٢	0.66	٣	1.00	-	-	٩	2.99
دبلوم	٢	0.66	-	-	٤	1.33	-	-	-	-	-	-	-	-
ثانوية عامة	٢٥	8.31	٨	2.66	٢٠	6.64	-	-	-	-	١	0.33	٢	0.66
إعدادية	٣	1.00	١	0.33	٤	1.33	-	-	-	-	-	-	-	-
ثقافة عامة	٤٧	15.61	١٨	5.98	١٢	3.99	١	0.33	-	-	١	0.33	٢	0.66
الإجمالي	١٤٨	49.17	٦٣	20.93	٦٦	21.93	٥	1.66	٣	١.٠٠	٢	٠.٦٦	١٤	4.56

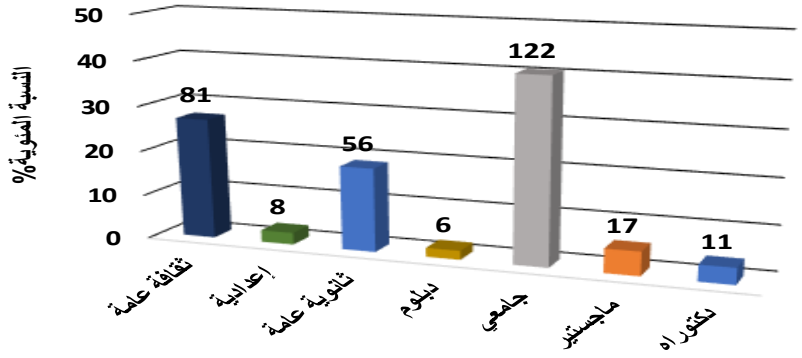

شكل رقم(٤) يوضح ترتيب المؤهل الدراسي لمجلس ١٩٩٣م

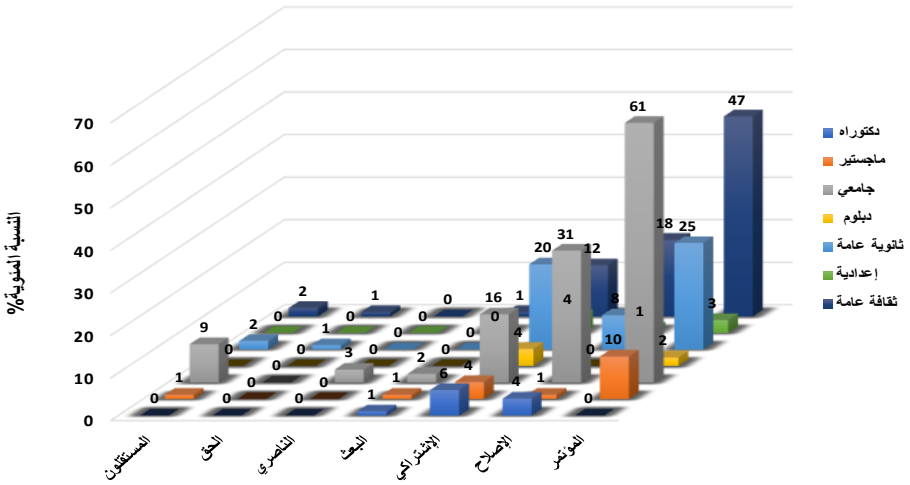

شكل رقم(٥) يوضح المؤهل الدراسي لمجلس ١٩٩٣م حسب الإنتماء السياسي للأعضاء

من خلال الجدول رقم (٣) والشكل التوضيحي رقم(٤) والخاص بالتحليل الثقافي والفكري لأول مجلس منتخب بعد الوحدة يتضح الاتي :

١- بلغ عدد الأعضاء ممن يحملون شهادة الدكتوراه (١١) عضواً من إجمالي عدد أعضاء المجلس أي نسبة (٣.٦٥%) .

٢- بلغ عدد الأعضاء ممن يحملون درجة الماجستير (١٧) عضواً من إجمالي عدد أعضاء المجلس أي نسبة (٥.٥%) وهي نسبة أكبر من نسبة الأعضاء الحاصلين على درجة الدكتوراه .

٣- بلغ عدد الأعضاء ممن يحملون المؤهل الجامعي (١٢٢) عضواً من إجمالي عدد أعضاء المجلس أي نسبة (٤٠.٥٣%) .

٤- بلغ عدد الأعضاء ممن يحملون شهادة الدبلوم بعد الثانوية العامة (٦) عضواً من إجمالي عدد أعضاء المجلس أي نسبة (١.٩٩%) .

٥- بلغ عدد الأعضاء ممن يحملون شهادة الثانوية العامة عدد (٥٦) عضواً من إجمالي عدد أعضاء المجلس أي نسبة (١٨.٦%) وهذه النسبة تقترب من خمس أعضاء المجلس ، وهو ما سيؤثر حتماً بالسلب على أداء المجلس ، لان هذا المؤهل يؤهل حامله للوظائف الكتابية والأعمال الإدارية العادية ، ولا يؤهلهم للقيام بالوظيفة التشريعية والرقابية المناط بهم أداءها في المجلس في بعض الأحيان وإن كان هذا لا يعيب الأعضاء نظرا لما يمتلكه البعض من خبرات عامة وفطنه وحصافة تفيد في المجلس ،وأثبتت جدارتها في الحياة العملية والسياسية .

٦- بلغ عدد الأعضاء ممن يحملون شهادة الإعدادية عدد (٨) عضوا من إجمالي عدد أعضاء المجلس أي نسبة (٢.٦٦%) وعلى أمل أن تتضأل هذه الفئة من أعضاء المجلس.

٧- بلغ عدد الأعضاء من فئة الثقافة العامة[٩] (٨١) عضواً من إجمالي عدد أعضاء المجلس أي نسبة (٢٦.٩١%) وهي نسبة كبيرة جداً ، حيث تحتل المركز الثاني بعد فئة حملة الشهادة الجامعية ، وهو ما يعكس بالسلب حتماً على أداء المجلس .

٨- أغلبية أعضاء المجلس يجملون مؤهلات جامعية فأعلى حيث بلغ عددهم (١٥٠) أي نسبة (٤٩.٨%) من إجمالي عدد المجلس ، ومؤهلات متوسطة ثانوية فأعلي عدد(٦٢) أي نسبة (٢٠.٥٩%) ، ومؤهلات الإعدادية والثقافة العامة عدد (٨٩) بنسبة (٢٩.٥٦%) ، وبالتالي فإن الغالبية من الأعضاء تحمل مؤهلات علمية عالية مقارنة بنسبة الأمية في اليمن التي تجاوزت نسبة الـ(٧٠%) في الأرياف و(٣٠%) في المدن.

٩- بالنظر إلى الجدول رقم (٤) والشكل التوضيحي رقم (٥) يتضح أن حملة الدكتوراه إقتصر على أعضاء الحزب الإشتراكي (٦) أعضاء، وحزب التجمع اليمني للإصلاح (٤) أعضاء وحزب البعث العربي الإشتراكي بعضو واحد ، أما بالنسبة للماجستير فإن حزب المؤتمر الشعبي العام كان في الصدارة حيث ضم (١٠) أعضاء وعدد(٤) أعضاء ينتمون للحزب الإشتراكي اليمني ، وعضو واحد لكل من حزب التجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث ، أما بالنسبة للمؤهل الجامعي فيأتي أيضاً حزب المؤتمر الشعبي العام في الصدارة بعدد(٦١) عضواً ، وعدد (٣١) عضو للتجمع اليمني للإصلاح ، وعدد(١٦) عضو للحزب الإشتراكي اليمني ، وعضوان لحزب البعث ، وعدد(٣) أعضاء للحزب الناصري وعدد (٩) أعضاء من المستقلين.

ثانيا : التوزيع المهني لأعضاء مجلس نواب ١٩٩٣:

جدول رقم (٥) توزيع الخلفية المهنية لمجلس ١٩٩٣م

الخلفية المهنية	أستاذ جامعي	رئيس وزراء	وزير	رجل أعمال	موظف حكومي	عسكريون	محافظ	شيخ	قيادي حزبي	عضو سابق	أخرى	الإجمالي
العدد	٦	1	١٧	١٦	١٠١	44	٥	٦٥	٩	٦	31	٣٠١
النسبة المئوية %	1.99	0.33	5.65	5.32	33.٥٥	14.62	1.66	21.٥٩	2.99	1.99	10.30	١٠٠%

جدول رقم (٦) توزيع الخلفية المهنية لمجلس ١٩٩٣م حسب الإنتماء السياسي للأعضاء

الخلفية المهنية	الانتماء السياسي													
	المؤتمر		الإصلاح		الإشتراكي		البعث		الناصري		الحق		المستقلون	
	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%
أستاذ جامعي	١	0.33	٤	1.33	١	0.33	-	-	-	-	-	-	-	-
رئيس وزراء	-	-	-	-	١	0.33	-	-	-	-	-	-	-	-
وزير	٨	2.66	-	-	٦	1.99	١	0.33	-	-	-	-	2	0.66
رجل أعمال	٧	2.33	٦	1.99	١	0.33	-	-	-	-	-	-	2	0.66
موظف حكومي	٣٢	10.63	٢٩	9.63	٣٣	10.63	٢	0.66	١	0.33	-	-	٤	1.33
عسكريون	٣٢	10.63	١	٠.٣٣	٧	2.33	2	0.66	1	0.33	-	-	1	0.33
محافظ	١	0.33	-	-	٤	1.33	-	-	-	-	-	-	-	-
شيخ	٤٨	15.95	١٢	3.99	١	0.33	-	-	١	0.33	-	-	٣	1.00
قيادي حزبي	٦	1.99	-	-	٣	1.00	-	-	-	-	-	-	-	-
عضو سابق	٣	1.00	-	-	٣	1.00	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	١٠	3.32	١١	3.65	٦	1.99	-	-	-	-	٢	٠.٦٦	٢	0.66
الإجمالي	١٤٨	٤٩.١٧	٦٣	20.93	٦٦	21.93	٥	1.66	٣	1.00	٢	٠.٦٦	١٤	٤.٦٥

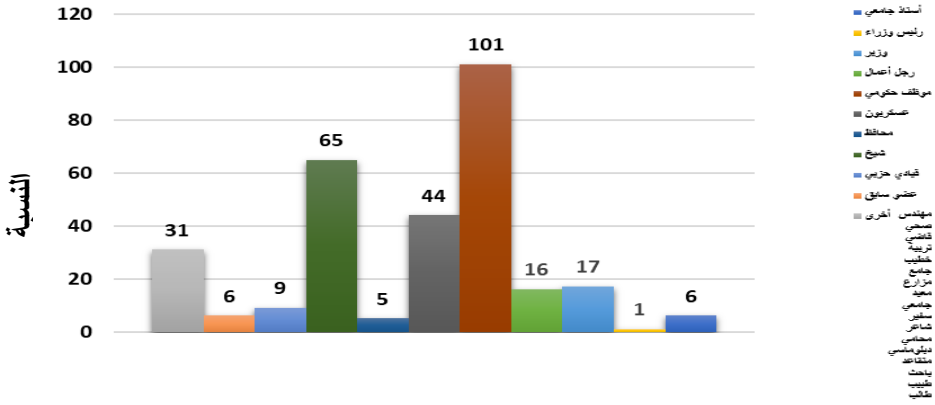

شكل رقم (٦) يوضح الخلفية المهنية لمجلس ١٩٩٣م

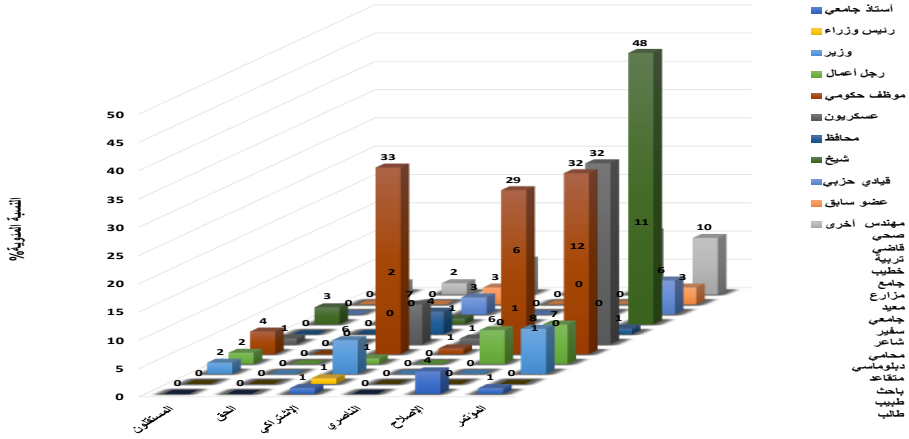

شكل رقم (٧) يوضح الخلفية المهنية لمجلس ١٩٩٣م حسب الإنتماء السياسي للأعضاء

من خلال الإطلاع على الجدول رقم (٧) ما يهمنا هو تناول فئة المشايخ كالتالي:

١-بلغ عدد المشائخ في مجلس ١٩٩٣ عدد (٦٥) بنسبة (٢١.٥%) من مجموع عدد الأعضاء الكلي وهو ما يؤكد دور القبيلة وموقعها في النظام السياسي اليمني ، علماً بأن كثير من المشائخ موظفون رسميون سواء في القطاع المدني والأغلب في القطاع العسكري .

٢-تعتبر هذه الفئة واقع حقيقي يؤكد أن للقبيلة دوراً فعالاً وله أسباب رئيسية منها التكامل الواضح بين النظام السياسي والقبيلة والذي بموجبه أصبحت الأخيرة جزءا لا يتجزء من النظام السياسي والذي يتضح بجلاء عندما يعلو دور الشيخ على دور القانون في كثير من القضايا الإجتماعية والأمنية كقضايا الثأر وهو ما يوضح فشل الدولة في إخضاع القبيلة وإخفاقها في تهميش دورها السياسي لذا سعت الدولة على الدوام الى إرضاء المشائخ وإحتوائهم ، وبذلك إنتهج النظام السياسي سياسة الإسترضاء والإستقطاب الذي أدى إلى إزدياد دور القبيلة سياسياً وبالتالي زاد دورها في الحياة السياسية والتمثيل في المجلس[١٠] .

الجدير بالذكر أن هناك إرتباط وثيق بين مهنة الشيخ ورجل الأعمال ، فكثير من رجال الأعمال يتحولون إلى مشائخ وبالتالي فإن مهنة رجل الأعمال هي الصورة الأخرى للمشائخ [١١]، والكثير من أعضاء المجلس بعد فوزهم بعضوية المجلس تحولوا الى مشائخ .

المحور الثاني:مخرجات مجلس النواب التشريعية للدورة التشريعية للعام ١٩٩٣ - ١٩٩٦بلغ عدد المخرجات للمجلس في هذه الدورة عدد (١٠٣) قانون ، إلا إن عدد القوانين المؤثرة في الإستقرار السياسي يمكن حصرها في (٣) قوانين موضحة في الجدول التالي:

تاريخ الإصدار	البيان	ملاحظات
١٩٩٤/٥/٢٣	قرار جمهوري بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م بشأن إعلان عفواً شامل	
١٩٩٦/٨/٣١	قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن الإنتخابات العامة	تم تعديلات علىه وألغي بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١
١٩٩٦/١١/٢	قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٦م بشأن الموافقة على إتفاق التحكيم الموقع بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة دولة إرتيريا	

جدول يوضح عدد مخرجات المجلس التشريعية للدورة التشريعية للعام ١٩٩٣- ١٩٩٦:

السنة	عدد القوانين
١٩٩٣	١٤
١٩٩٤	٢٣
١٩٩٥	٣٢
١٩٩٦	٣٤
الإجمالي	١٠٣

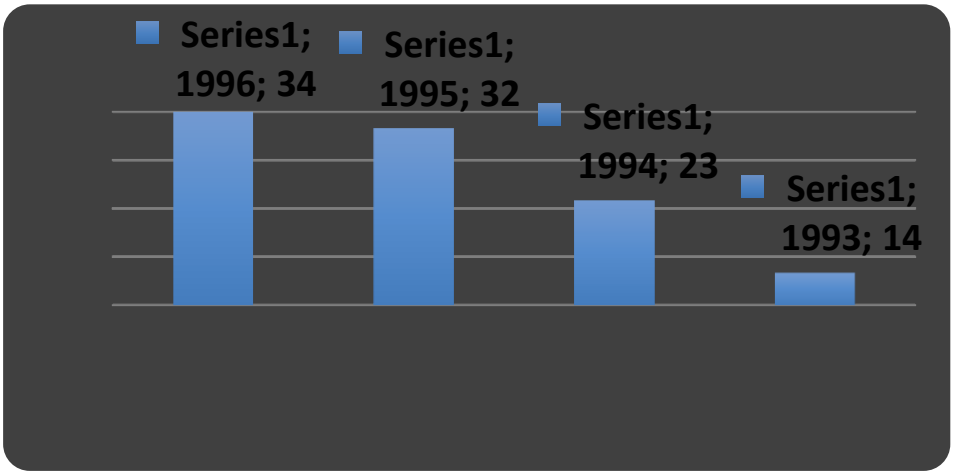

شكل بياني يوضح مخرجات المجلس التشريعية للدورة البرلمانية المنتخبة في العام ١٩٩٣وسوف نستعرض فيما يلي أهم ما تضمنته القوانين الضادرة من المجلس ذات الطابع السياسي:

١- صدر **قرار جمهوري بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٣ بشأن اعلان عفواً شامل والذي تضمن الاتي:**

مادة (١) فيما عدا العناصر الإنفصالية المحددة أسمائهم في أمر القبض القهري الصادر من النائب العام للجمهورية بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٣م يعفى عفواً شاملاً على جميع المدنيين والعسكريين الذين قاموا تحت هيمنة الشرذمة الإنفصالية المجرمة بأعمال وتصرفات مخالفة للدستور ويعاقب عليها القانون..

وبموجب هذا القرار يتمتعون بكامل حقوقهم السياسية والمدنية ويستمرون في ممارسة مسئولياتهم في ظل الإلتزام بالشرعية الدستورية في مختلف مواقع المسئولية المدنية والعسكرية والمنتسبين إليها وفي كل مواقع العمل والإنتاج.

مادة (٢) يستفيد من هذا العفو كل من يلتزم بالشرعية الدستورية.

وبالتالي فان المجلس عمد إلى إستتباب الأوضاع من جديد بعد الحرب والعمل على إرساء الإستقرار السياسي من خلال هذا القرار الجمهوري بقانون.

٢- قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن الإنتخابات العامة الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣١ سعى المجلس عبر هذا القانون إلى تنظيم عملية الإنتخابات وفق أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية والذي هدف من خلاله المجلس إلى توفير أرض صالحه للإستقرار السياسي ، حيث نص على أن تشكل اللجنة العليا للإنتخابات من سبعة أعضاء ،ولم يخول القانون لرئيس الجمهورية تعين أعضاء في سنة الإنتخابات لمعاونة اللجنة ، كما لم ينص القانون على تشكيل لجنة عليا جديدة بموجب هذا القانون وإكتفى بالنص أن مدة العضوية أربع سنوات كما كان معمول به في السابق.

٣- قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٦م بشأن الموافقة على إتفاق التحكيم الموقع بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة دولة إرتيريا الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢ ، والذي كان يهدف إلى عدم الخوض في حرب مع دولة اربتريا وتفضيل الحكمة في التعامل مع تلك الأزمة ، خاصة أن اليمن أنهك بحرب الإنفصال ويعاني من أزمة إقتصادية ، وتحذير البنك الدولي والدول المانحة بوقف الدعم إن خاضت اليمن حروب مجدداً بعد حرب الإنفصال

وبالتالي فإن المجلس سعى من خلال هذا القانون إلى المحافظة على قدر من الإستقرار السياسي في البلاد.

المحور الثالث: موقف السلطة التشريعية تجاه بعض من قضايا عدم الاستقرار السياسي:

سوف نتناول أبرز تلك القضايا والتي نحصرها في حرب الإنفصال ١٩٩٤ ، والإحتلال الاريتري لجزر حنيش اليمنية وكما يلي :

١- حرب الإنفصال ١٩٩٤:

دأب كلا شطري اليمن (سابقاً) نحو إعادة تحقيق الوحدة كهدف لهما والذي لم يكن تحقيقه ممكناً نتيجة عدم إستعداد كلا الطرفين بالسماح لطرف منهما بالهيمنة على اليمن كاملاً إن توحدت [١٢]، فمسيرة الوحدة إعترضتها العديد من العقبات على المستوى الداخلي والخارجي ، ومع إنهيار الإتحاد السوفيتي شهد العالم واليمن تحولات جذرية أثرت سلباً وايجاباً على اليمن بشطريه ، فمن جهة أدى ذلك إلى تذليل بعض المعوقات التي كانت تعترض سبيل تحقيق الوحدة[١٣]،ومن جهة أخرى أبدت بعض القوى الإقليمية نوع من التحفظ على الوحدة التي أدت إلى توازنات جديدة في المنطقة بسبب موقف اليمن من أحداث الغزو العراقي للكويت ، ورؤيتها بأن الوحدة أدت إلى قيام كيان بشري كبير على الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ، فضلاً على أن قيام التعددية السياسية والحزبية التي إرتكز عليها نظام دولة الوحدة أعطى نموذجاً متقدماً يمكن أن يكون له تأثير على الأنظمة المجاورة [١٤] ، ولذلك حظيت حرب الإنفصال بإهتمام كبير من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة التي لها مصالح في اليمن على إعتبار أن الأخيرة تعد الدولة النفطية المحتملة والمجاورة لبحيرة النفط في الجزيرة والخليج العربي [١٥].

في الواقع تفاوتت مواقف العديد من دول الجوار الإقليمي والدول العربية من حرب الإنفصال ، ولم تصل أي منها إلى حد الإعتراف بالإنفصال أو تأييده بخطوات علنية ، بإستثناء دولة الكويت التي كانت أكثر وضوحاً في دعمه للإنفصاليين[١٦]، خاصة عندما وصلت الأزمة السياسية إلى نهاية مسدودة بعد التوقيع على وثيقة العهد والإتفاق في العاصمة الأردنية عمان في الـ٢٠ من فبراير ١٩٩٤، و توجه علي سالم البيض بعدها إلى السعودية لتحريك الدعم الإقليمي من أجل تحقيق الإنفصال[١٧]والمراهنة على الدعم

الإقليمي الذي حقق الفوضى وعدم الإستقرار السياسي خاصة في ذروة الأزمة في ٤مايو ١٩٩٤ التي تصاعدت حدتها بإعلان البيض قرار الإنفصال والعودة إلى التشطير في الـ٢١ مايو ١٩٩٤، فكانت ردة الفعل الإقليمية من ذلك القرار متباينة تعاطف معه البعض ورفضه البعض الاخر لعدم دستوريته ، وبالرغم من الأمال التي علقها الإنفصاليين على بعض دول الجوار إلا أنها خيبت ظنهم لعدم قدرتها على تأمين تغطية عربية ودولية لعملية الإنفصال ، فلم تتمكن دول الخليج من تقديم أكثر مما تم تقديمه للإنفصاليين من الدعم السياسي والعسكري الذي لم يحقق شيئ[١٨] ، ولعل أبرز الضغوط التي تعرضت لها اليمن هي تلك التي مارستها دول الخليج في محاولة إقحام مجلس الامن الدولي في الأزمة بغية عرقلة تقدم قوات الشرعية في صنعاء ضد القوى الإنفصالية في الجنوب[١٩]، حيث أعتبر مجلس الأمن أن إستمرار الوضع المتفجر في اليمن قد يهدد الأمن والسلم في الإقليم ، ودعا لإرسال بعثة تقصي حقائق إلى المنطقة ، إلا أن دول الإقليم كانت تملك أملاً ضئيلاً في نجاح مهمة تقصي الحقائق وخاصة السعودية التي عبرت عن إنزعاجها لعدم حصول وقف حقيقي وثابت لإطلاق النار[٢٠]قبل دخول قوات الشرعية إلى عدن.

وفي هذا الصدد اصدر مجلس النواب عدد من البيانات موضحة في الجدول التالي:

م	التاريخ	البيان
١	١٩٩٣/١١/٥	حول الأزمة التي مرت بها البلاد عام ١٩٩٣م
٢	١٩٩٤/٤/٢٨	حول أحداث عمران المؤسفة ١٩٩٤/٤/٢٨
٣	١٩٩٤/٥/٣	بيان مجلس النواب الذي أصدرته هيئة الرئاسة إلى كافة أفراد وصف وضباط القوات المسلحة اليمنية في ١٩٩٤/٥/٣
٤	١٩٩٤/٥/٥	بيان مجلس النواب حول إعلان حالة الطوارئ وإسقاط شرعية علي سالم البيض ١٩٩٤/٥/٥م
٥	١٩٩٤/٥/٢٩	بيان مجلس النواب حول الإعلان الإنفصالي

خريطة توضح الحدود بين الشطرين الشمالي والجنوبي (سابقا)

٢-النزاع اليمني – الإريتري حول أرخبيل حنيش اليمنية :

تندرج خطورة النزاع اليمني – الإريتري حول أرخبيل حنيش اليمنية بقضايا الأمن في ممر دولي هام كالبحر الأحمر ، والعلاقات العربية – الأفريقية ، ومن ثم مدى قناعة الدول بالحلول العسكرية لمناقشة وحل قضايا الحدود الجيو سياسية[٢١].

لم تبرح اليمن تتنفس الصعداء من الإنعكاسات المباشرة لأزمة الإنفصال في صيف ١٩٩٤ حتى تلقت ضربة موجعة في خاصرتها الإستراتيجية في البحر الأحمر ، وذلك بقيام دولة إريتريا (حديثة الإستقلال٢٥ مايو ١٩٩٣) بإحتلال جزر حنيش في الـ١٥ من ديسمبر ١٩٩٥[٢٢]، ولعل خطورة المأزق الذي تعرضت له اليمن يكمن في حدوثه في توقيت حساس جداً بالنظر إلى ظروف اليمن السياسية والإقتصادية الصعبة في ذلك التوقيت ، ولتقاطع ذلك الإحتلال مع الرؤية الثابتة لليمن إزاء مسألة الأهمية الإستراتيجية لإستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي ، وتأثير تلك المسألة على الأمن القومي اليمني[٢٣] ، بالإضافة إلى أن الإحتلال حدث في وقت لم تكن فيه العلاقات اليمنية مع دول الجوار الإقليمي في أحسن حالاتها ، وذلك على خلفية حرب الخليج الثانية وحرب الإنفصال ، وفي

ظل التوترات الحدودية مع السعودية ، مما جعل ردود الفعل الخليجية تتميز بالسلبية إزاء إحتلال إريتريا لتلك الجزر اليمنية[٢٤].

جاء إقدام دولة إريتريا على إحتلال جزر حنيش اليمنية كمحصلة للتعاون العسكري الإريتري الإسرائيلي الذي بدأ في العام ١٩٩٤ لصالح الإستراتيجية الإسرائيلية التي تتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس للسيطرة على البحر الأحمر عبر البوابة الإريترية لمواجهة النفوذ العربي في أفريقيا ، وتعزيز وجودها العسكري في البحر الأحمر وعلى سواحل إريتريا والعمق الإثيوبي خوفاً من إغلاق منافذ الوصول لميناء إيلات عبر مضيق باب المندب على غرار ما قامت به اليمن في عام ١٩٧٣ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إظهار إريتريا كلاعب جديد وهام في منطقة البحر الأحمر كمكافئة لها على الإنخراط في المعسكر الموالي لإسرائيل ورفضها إعلان الهوية العربية والإنضمام للجامعة العربية وبالتالي إحباط فكرة عروبة البحر الأحمر[٢٥]، وبالفعل نجحت إسرائيل في إقناع الطرف الإريتري بضرورة إفتعال ذلك النزاع لعله يبتلع أرخبيل حنيش اليمني وتتمكن إسرائيل من تعزيز وجودها العسكري في جنوب البحر الأحمر،فلم تقم إريتريا بتلك الخطوة المسلحة وإنتهاك أحد مبادئ القانون الدولي الذي ينص على إلزام الدول بتسوية ما بينها من نزاعات بالوسائل السلمية دون أخذ الضوء الأخضر من إسرائيل[٢٦] ، والهدف الإسرائيلي كان واضح بأن يتطور النزاع ويتحول إلى نزاع عربي – أفريقي وإفتعال تحكيم دولي بين اليمن وإريتريا يفضي الى تدويل باب المندب وإبقاء الإحتلال غير الشرعي لإريتريا على أرخبيل حنيش، فتستأجر إسرائيل الجزر منها وتضمن وجودها في جنوب البحر الأحمر بالقرب من باب المندب بعد تدويله[٢٧].

لقد وضع الإحتلال الإريتري لجزر حنيش اليمنية اليمن في موقف حرج إذ وجدت نفسها تحت ضغوط عديدة حول حق السيادة على أرخبيل حنيش وترسيم الحدود البحرية مع إريتريا ، وتدخلت عدة أطراف دولية بالوساطة السياسية لإيجاد مخرج تفاوضي منها إسرائيل لصالح إريتريا ، وأصبحت اليمن ساحة معركة للعديد من اللاعبين الدوليين الذين لهم مصالح في اليمن ، كما كان لهذا النزاع تداعياته السلبية

التي عرقلت اليمن في الشروع في تحقيق تطلعاتها الإقتصادية في سبيل تعزيز مستويات صادراتها ، وشكلت الأزمة قيداً حقيقياً على سياسة اليمن الخارجية في تلك المنطقة إزاء كل القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية والأمن والإستقرار السياسي وخلقت مستويات عالية من التوتر الذي كاد أن يقود إلى توليد أنماط من التفاعلات الصراعية التي تمس أمن وإستقرار اليمن وجنوب البحر الأحمر[٢٨].

لقد كان الإتجاه العام للسياسة الخارجية اليمنية يعتمد في مجمله على الأساليب السلمية في معالجة كافة المشاكل مع إريتريا ، وتحاشى الرد العسكري الحاسم على الإحتلال في ظل التفوق العسكري النسبي على إريتريا إدراكا بوجود التحالف المؤكد مع إسرائيل، ولأن نجاح القوة كعنصر أساسي من عناصر الردع يتحقق إذا كانت قوتها فعالة بالدرجة التي لا يتطلب إستخدامها وتأثيرها قبل نشوب الحرب[٢٩] ، بالإضافة إلى أن البنك الدولي حذر اليمن من إستخدام القوة في أي نزاع يترتب عليه مضاعفة المشاكل الإقتصادية لانه سيوقف والدول المانحه التعامل مع اليمن ، لتوجس القوى الكبرى من إمكانية زعزعة الإستقرار في جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب في حال إندلاع أي نزاع عسكري بين البلدين وتأثيره على حرية الملاحة الدولية وسلامتها في المنطقة[٣٠]، لذا فإن حرص اليمن على إستقرارها السياسي وإستقرار منطقة القرن الأفريقي وحرية الملاحة الدولية في باب المندب جعلها تفسح المجال لتسوية النزاع عبر الطرق السلمية والوساطات الإقليمية والدولية (مصر وفرنسا وإثيوبيا) والتي توجت في نهاية المطاف بصدور حكم هيئة التحكيم الدولي القاضي بإعادة أرخبيل سقطرى إلى السيادة اليمنية[٣١]، وأعتبرت التسوية التحكيمية إحدى أهم الوسائل التي لجأت إليها اليمن للوصول لحل قانوني بعيداً عن الحل العسكري الذي قد يزيد العلاقات الدولية سوءاً وتدهوراً[٣٢].

وفي هذا الصدد أصدر مجلس النواب بيان حول الإعتداء الإريتري على جزر حنيش اليمنية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ ، وأصدر القانون رقم (٣٤) بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢ بشأن الموافقة على إتفاق التحكيم الموقع بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة دولة إريتريا .

الخلاصة والتوصيات:

تمت الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من شهر مايو عام ١٩٩٠ ، وخلال الفترة الإنتقالية التي حددت بعامين وستة أشهر ثم تم تمديدها ستة أشهر أخرى لتتمكن اللجنة العليا للإنتخابات من إستكمال عملها والإعداد للإنتخابات ، مرت اليمن بالعديد من الأحداث أهمها تضخم اعداد الأحزاب السياسية التي أشهرت وجودها بعد أن كان حزب المؤتمر الشعبي العام الحزب الوحيد في الشمال ، والحزب الإشتراكي الحزب الوحيد في الجنوب ، كما حدث صراع سياسي بين الأحزاب وعنف سياسي تمثل في الإغتيالات لبعض القادات السياسية ، وأنتهت المرحلة الإنتقالية بالإنتخابات البرلمانية التي تمت في الـ٢٧ من شهر إبريل عام ١٩٩٣ ، لتفوز بتلك الإنتخابات ثمانية أحزاب بالإضافة إلى المستقلين ، وبالتالي فقد أستعرض البحث البنية والمخرجات التشريعية لأول مجلس نواب بعد الوحدة وتبين أن إنتخابات عام ١٩٩٣ تمت في ظل تنافس واضح بين الأحزاب السياسية ولم يحظى أي حزب بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة ، إلا أن ثلاثة أحزاب كان لها البروز الأكبر في التمثيل وهي حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح ،

وهو ما جعلهم يشكلون حكومة إئتلاف أنتهت بحرب الإنفصال التي أندلعت في صيف ١٩٩٤بدعوة الحزب الإشتراكي إلى الإنفصال ، وتبقى حزبي المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح اللذان سيطرا على المجلس والساحة السياسية ، وعليه ومما سبق فقد توصل البحث إلى النتائج التالية :

١. إتسمت المرحلة الإنتقالية بعدم الإستقرار السياسي نتيجة العنف السياسي بين الأحزاب السياسية قبل الإنتخابات البرلمانية ١٩٩٣.
٢. وجود ثلاثة أحزاب أنفردت بالأغلبية في الدورة البرلمانية ١٩٩٣ .
٣. أن التحليل الثقافي والفكري لمجلس ١٩٩٣ أوضح بأن هناك عدد(١٤٥) عضواً موزع بين مؤهل الثانوية العامة والإعدادية والثقافة العامة ، أي تقريباً نسبة (٤٨.١٧%) من إجمالي عدد أعضاء المجلس ، وهو ما سبب إعاقة لأداء وعمل أول مجلس بعد الوحدة ، كونه المجلس الذي وقع على عاتقه إنجاز الكثير من المهام والتشريعيات التي تحتاج إلى متخصصين ذو تأهيل علمي عالي .
٤. سيطرة القبيلة على عدد (٦٥) مقعد من المجلس ، وهي أحد المعوقات التي أدت إلى تدني المخرجات التشريعية لتلك الدورة والتي بلغت عدد(١٤) قانون في العام ١٩٩٣..الخ.
٥. يتضح مدى الصراع السياسي الذي كان مسيطر على المشهد بزيادة عدد التشريعات بعد إنتهاء حرب الإنفصال .
٦. أن الفترة من عام ١٩٩٣-١٩٩٦ والخاصة بأول مجلس تشريعي بعد الوحدة اليمنية لم تحظى بالإستقرار السياسي الكامل لإندلاع حرب الإنفضال صيف عام ١٩٩٤ ، وظاهرة العنف السياسي بالرغم من جهود المجلس في دعم الإستقرار السياسي في البلاد.

التوصيـــــــــات

من خلال ما تقدم وبعد الإنتهاء من هذا البحث يمكن تقديم بعض التوصيات التي يرى الباحث أنها قد تساعد في تفعيل أداء السلطة التشريعية وتعزز الإستقرار السياسي ، والتي يتوجه بها الباحث إلى القيادة السياسية بالجمهورية اليمنية والسلطة التشريعية كما يلي :

١. ضرورة إعادة النظر في نص المادة رقم (٦٤) الفقرة (ب) الخاصة بشروط المرشح لعضوية مجلس النواب البند رقم (٣) الذي ينص على أن يكون مجيداً للقراءة والكتابة ، وجعل المؤهل الجامعي شرطاً بدلاً عن القراءة والكتابة .

٢. ضرورة إلتزام القيادة السياسية بتعيين الكفاءات السياسية في المناصب القيادية .

٣. ضرورة عمل الدولة على الفصل بين القبيلة والدولة ، وسيادة الدستور والقانون على الجميع .

٤. ضرورة توحيد الأحزاب السياسية لجهودها في إعلاء مصلحة الوطن على المصالح الذاتية للأحزاب ودعم جهودها في إحلال الإستقرار السياسي.

المراجع:

حزب المؤتمر الشعبي العام ، الحزب الاشتراكي اليمني ، حزب التجمع اليمني للإصلاح ، الحزب الناصري ، حزب البعث ، حزب الحق ١

٢ علي عبد الله صالح21 (مارس 1947 - 4 - ديسمبر2017)،هو الرئيس السادس للجمهورية العربية اليمنية اليمن الشمالي من عام 1978 وحتى عام1990 ، وأصبح أول رئيس للجمهورية اليمنية بعد توحيد شطري اليمن) الجنوبي والشمالي.

٣ عَلي سالِم البِيض من مواليد 10 فبراير 1939 في حضرموت (كان الأمين العام للحزب الاشتراكي الحاكم بين عامي1990-1986)، وهو الذي وقع على اتفاق الوحدة مع رئيس الجمهورية العربية اليمنية علي عبد الله صالح لتأسيس الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990 ورفعا معاً علم الوحدة في عاصمة الجنوب - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - عدن.

٤ عبد الله بن حسين بن ناصر الأحمر، قيادي قبلي وسياسي يمني شيخ قبيلة حاشد اليمنية وشيخ مشائخ اليمن، رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح حتى وفاته في ٢٨ ديسمبر٢٠٠٧، تولى وزارة

الداخلية ثلاث مرات أولهما عام ١٩٦٣ ثم في عام ١٩٦٤ م في حكومة حمود الجائفي، التي استمرت حتى يناير ١٩٦٥ م. وترأس مجلس النواب لفترتين، منذ ١٩٩٣ حتى وفاته ٢٠٠٧

٥ أبرزهم ١-عبدالحبيب سالم مقبل ٢- منصور أحمد سيف ٣- عبدالرحمن أحمد نعمان ٤- فيصل بن شملان

٦شيخ من مواليد ١٩٥٠ في عيال سريح محافظة عمران ، عين وزير شؤون المغتربين في حكومة باسندوه من ٢٠١١/١١/٧- نوفمبر ٢٠١٤

٧ الستة الأعضاء هم ١- حيدر ابوبكر العطاس ٢- احمد عبيد بن دغر ٣- انيس حسن يحيى ٤- محمد علي القيرحي ٥- سالم محمد جبران ٦-قاسم عبدربه صالح عفيف

٨ الناصري يضم ثلاثة أحزاب هي ١-حزب التنظيم الوحدوي الناصري حصل على مقعد واحد في إنتخابات ١٩٩٣ وثلاثة مقاعد في إنتخابات ١٩٩٧،٢٠٠٣ ، ٢- تنظيم التصحيح الناصري حصل على مقعد واحد في إنتخابات ١٩٩٣ ولم يحصل على أي مقاعد في إنتخابات ١٩٩٧،٢٠٠٣ ،٣- الحزب الديمقراطي الناصري حصل على مقعد واحد في إنتخابات ١٩٩٣ ولم يحصل على أي مقاعد في إنتخابات ١٩٩٧،٢٠٠٣

٩ يقرأ ويكتب

١٠ على سبيل المثل وليس الحصر أبناء الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، والشيخ حمود عاطف ، والشيخ محمد ناجي الشايف شيخ قبيلة بكيل

١١ على سبيل المثل وليس الحصرفان ابرزهم الشيخ حميد عبدالله الأحمر ، والشيخ فيصل بن مناع ، والشيخ جبران مجاهد أبو شوارب، والشيخ سلطان العرادة

١٢Mark N. Katz , External Powers and The Yemen Civil War in : Jamal S. al-Suwaidi ,(ed) The Yemen war of 1994 ,Abu Dhabi ,Emirates Center for Strategic Studies and Research ,1995 ,p11

١٣ سمير محمد صالح ، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٧٣

١٤ عبدالعزيز الكميم ، الوحدة اليمنية "دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص١٥٩

١٥ أسامة الغوالي ، الصراع اليمني وتوابع أزمة الخليج ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١١٧ ،يوليو ١٩٩٤ ، ص٧

١٦ مارك ان كانز ، القوى الخارجية والحرب الاهلية في اليمن ، في:جمال سند السويدي (محرر) حرب اليمن ١٩٩٤ "الأسباب والنتائج "، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابوظبي ،الطبعة الثانية ، ١٩٩٨، ص٩٩
١٧ مايكل س. هدسون، التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن ،مرجع سابق ، ص٢٨٠
١٨ عبدالله احمد ناصر الذهب ، العلاقات اليمنية – السعودية ،مرجع سابق ، ص ٨١-٨٢
١٩ عبده حمود الشريف، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٢-٧٤
٢٠ وليد محمود عبدالناصر ، أدوار جديدة للأمم المتحدة داخل بلدان العالم الثالث،السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، العدد ١٢٢ ، اكتوبر ١٩٩٥ ،ص ١٠٢
٢١ علاء سالم، النزاع اليمني – الاريتري حول أرخبيل حنيش ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١١٣ ، إبريل ١٩٩٦ ، ص ٦٧.
٢٢ خديجة أحمد الهيصمي ، مستقبل أمن اليمن في منطقة البحر الأحمر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، كلية التجارة والإقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، العدد ١٧، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ٨٨٩
٢٣ عبدالله أحمد سنان ، العلاقات اليمنية – الإريترية ، مع مجموعة باحثين ، اليمن ودول القرن الأفريقي ، مركز البحوث والمعلومات ، وكالة الأنباء اليمنية سبأ ، صنعاء ،٢٠٠٣ ، ص١٦٣
٢٤ مجموعة باحثين ، اليمن ودول الخليج العربي ، مركز البحوث والمعلومات ، وكالة الأنباء اليمنية سبأ ، صنعاء ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠٥
٢٥ ناصر دماج ، اليمن من الفشل الداخلي إلى الإستحواذ الخارجي ، ٣ يناير ٢٠١٠ ، على الموقع http://www.maannews.net
٢٦ أحمد محمد الاصبحي ، أطلالة على البحر الأحمر والنزاع اليمني الاريتري ، منشورات مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، ص ٥ -١٠
٢٧ محمد عبدالله يحيى المأخذي ، الأمن القومي للحمهورية اليمنية في ظل التحديات والتهديدات الخارجية الراهنة ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء ، العدد ١١٢٤ ، ٧ يناير ٢٠١٠ ، ص١٥
٢٨ أحمد محمد الاصبحي ، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي ودور اليمن في بناء السلام ، مطابع المتنوعة ، صنعاء ، ٢٠٠٧ ، ص١٧٧

٢٩ جمال سلامة علي ،تحليل العلاقات الدولية "دراسة في إدارة الصراع الدولي "، مرجع سابق ، ص٢٠٣
٣٠ عارف عبدالقادر عبده ، سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الأفريقي ١٩٩٠ – ١٩٩٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص٨٣
٣١ جلال فقيره ، القمة اليمنية –الاريترية .. نحو تعزيز منظومة الأمن والإستقرار الإقليمي ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، دائؤة التوجيه المعنوي ، صنعاء ، العدد ١١٦٦ ، ٦ يوليو ٢٠١٠ ، ص١٢
٣٢ الخير قشي ، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية ، المؤسسة الجامعية للدرسات والنشر والتوزيع ، بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٩٩٩، ص٤٦